ذلك قوله اذا حلف لا دخلت هذه الدار فان دخلها او شيئا منها او عرفرس عرفها حنث ولو زال اسم الدار
سطحها لان حنثه به ولو كان محجرا ولو حلف لا ادخل بيتا فدخل عرصة لم يحنث ويتحقق الدخول بحنث ولو كان
محجرا ولو حلف بايمان كان من دوابر الاصل المرجع اليه في البر والحنث يقاع موجب الالفاظ التي تعلق بها
اليمين وقد تقيد ويخصص نية فتعبرت بها او باسطلاح خاص او قرينة اخرى كما اشرنا اليه في المسائل
السابقة وعليه سيقع ما ذكره المصنف من المسايل عرفها اذا حلف لا يدخل هذه الدار فالمفهوم من
الدخول الانتقال من خارج الدار الى داخلها فيحنث الحصول في عرصتها وفي بنائها من البيوت والغرف و
غيرها سواء دخلها من الباب المعهود او غيره ولو من السطح على الاصح لانا بالمقصود الى السطح السلم او نحوه
او مرتقا الجدار وان كان محجرا او نحو طاوس حوايله خلافا لبعض العامة حسما لحق المحوط بالدار لانها طريق
الدار لا لاجل البيت فلا يحنث بالدخول فيه وان لم يكن محوطا هذا كله اذا لم يكن السطح مستفلا والا
كان كطريق في الدار واستثنى قوله دخلها وما منها فانا دخل الداخل حلف الباب وبين الباب لا يدخل
الدار ومن جاوز الباب عادا خلا ولو كان الحالف على دخول البيت لم يتناول مسه الدار ولا العرصة وفي قرار
بقعته الدار لا اسم البيت لا يتناوله ذلك بخلاف الدار فانه اسم للمجموع وانما يتناول البيت كما كان داخلا
بابه بحيث لو اغلق الباب كان من دوابره هذا كله اذا كان الحالف خارجا عن الدار والبيت فلو كان فيها فخرج
لم يحنث بالاقامة لان ذلك لا يسمى دخولا لما ذكرناه في الفصل بين الدخول الى المكان واللبث فيه وقيل
البيت ثم ذكر والا يمينا وانما يقال سكنت وافت ثم ذكر وقيل دخلت منذ شهر كما يقال بعت منذ شهر
لبعض العامة بحيث حكم الحنث استنادا الى استدامة الدخول وحكم الابتداء وغيرنيه انه لو دخل دارا فحمل
ولو علم بحالها ثم علم فلم يخرج ثم وضع فان الاصح حيث الدخول التقرر في المغصوب لانه بالكون فيه يحنث
بالاستدامة وهو ما لا يتقرر فيه بين الابتداء والاستدامة وينسب الى مدة يخالف الدخول والعرصة
الدخول الانتقال بجميع بدنه ولو دخل يده او راسه او رجليه وسايره خارج لم يحنث كما لا يحنث لو حلف على
لا خرج فخرج بعض اعضايه وهو كائن في الدار قوله اذا حلف لا دخلت بيتا حنث بدخول بيت الله
ولا يحنث بدخول بيت من شعر او ادم وبحنث بهما البدوي ومن له عاده بسكناه اسم البيت يقع على البيت
من الطين والاجر والحجر والمدر والخشب والحجر ومن الشعر والصوف والجلد وانواع الخيام لان العادات عدة
والمفهوم من اسم البيت هو المبني وفي المسئلة وجه ان الحنث يدخول بيت الشعر ونحوه مطلقا لانه بيت حقيقة
وشرعا امّا الاول فظاهر عند اهل البادية وهم اهل اللسان وامّا الثاني فلقوله تعالى وجعل لكم من
الانعام سرابيل تقيكم الحر فحقيقة سلمنا ان العرف مقدم على اللغة ومن ثم قلنا الحنث في
خاصته ولهذا احكموا اختصاص لفظ الدار دون البيوت لانواع خاصة قوله ولو حلف لا دخلت دارا
ولا كلمت زيدا ولا اكلمته فدخل دارا لا يحنث في يمينه الا ان ينوي الدخول والكلام جميعا لان
حلف لا دخلت دارا يريد بها عمارة يدخل دارا يريد بها عمارة يدخل دارا يريد بها عمارة يدخل دارا يريد بها عمارة
لا يدخل دارا يريد بناءها دخلها او لا يكلمه فدخل او لا يكلمه او لا يسكنها او لا يسكنها او لا يسكنها او لا يسكنها
وانقطع الكلام لم يحنث لانه لم يدخل دارا يريد ولم يكلم زوجته ولا عبده ولا احدا ممن يحنث في يمينه

ان تزوج دارا اشتري دارا او عبدا او تزوج امراة حنث بالباقي دون الاول لان الاول لم يدخل الا وهو يعينه ولا
يحنث بها ولو قال لا دخلت دار فلان هذه او عبدا كذلك او امراة حنث على كل منهما وجه حنث بكل منهما هذا
اذا لم يضف الى الاضافة التعيين اما لو جمع بينهما فقال لا دخلت داري هذه وداره هذه او عبدي هذا وعبده هذا قبل يحنث
لانه مقدر اليمين على عين ذلك الدار ووصفها بالاضافة فتقلب العين على الاضافة ولانها اضافة مستقرة
فلا يولد فيها اليقين الطاري ولا يدرس مسه الحكم الى اليقين ولي منه بسبب الاضافة وغايتها ان تكون
العكس كذلك فيكون تابعا لها اي للمركب من الاضافة والتعيين ورد قال الحدوي المركب يحمد وجه على الترك
فلا يلحق الحكم المعلق عليه باقيا وهذا قوي واختلف فتوى العلامة فاسقرت في القواعد على الاول وفي الف
الثاني في ضمن تفصيل لا يخرج عنه وتوجيه في التحرير والارشاد ومحل الخلاف ما لم يقصد شيئا بخصوصه
والا اعتبر قصده قوله اذا حلف لا دخل دارا فدخل دارا لم يحنث اما لو قال لا ادخل هذه الدار
فانهدمت وصارت رحابا قال الشيخ لا يحنث وفيه اشكال من حيث تعلق اليمين بالعين ولا اعتبار بالوصف
انما عاد الحنث والمطلقة فلا نها تصير وبرتفاعها حيث عاد اسم الدار ولم تعد فدخل انه دخل دارا وانما للعين
فانهدامها كذلك لا نه عارض الاسم الذي في قوة الوصف الاشارة وتقليبها وجهان كالسابق وقوله
هنا الغرض من الوصف والسابق مقصودا عاليا بخلافه في الدار فان الحكم فيها تابع لمحض الاسم اذ المشار اليه
وهذا هو الذي رجحه المصنف وقال الحنث باسقاط الوصف والسابقة باستشكاله هنا وعكس
الاعتبار وقيل اذا كان زوال الوصف والسابقة موجبا زوال الحكم مع ان حقيقة المحلوف عليه وهو
المادة والعبد والدار باقية فلا يزول الحكم هنا مع زوال المحلوف عليه وهو الدار وفي الان عرصة الدار
العين عنها بالمراح بفتح الباء وهو الارض الخالية من البناء والشجر والزرع لا سيما دار الحقيقة بل يمكن ان يقال
بزوال الحكم الاشارة اسم لما تعلقت العين فسمي دارا وهو اسم مركب من العرصة وما اشتمل عليه والبناء
والاهل الدار والجار الذين هو العرصة على المركب فلا يكون هو المشار اليه وبزوال البناء بعض اجزاء
اسم الدار على العرصة فاطلاق اسم الدار على العرصة وليست للعارة حرمة فهو اسم الدار بمعناها
والعرب تطلق الدار على العرصة كقوله النابغة دارا دمية العليا والسداد فوت فطال عليها سالف الابد
فيها هذا الابعد اوقيل وقال دار ربيعة ودار بني فلان لصحاري ليس بها عمارة وعلى هذا فالاسم والاشارة
باعتبار عكس وقيل في توجيه الاول ان الاسم الدار على العرصة وبحرد استعماله فيها اعم من الحقيقة وانه
المجاز سابقا ذا الدهر اليما عند اطلاق اسم الدار وحقه سلبه عنها وغيره ذلك من علامات المجاز وتبقى
عليها للتوصية اليه حكم المصنف والسابقة دون هذه من حيث ان المشار اليه والاول غيره وصدر الاشارة
المذكورة وبقيت الاشارة وحصل التعارض بين الاشارة والوصف بخلاف هذه فان المشار اليه باق على
حقيقته على عكس القليل بقاء اسم الواو مع سقوطها فلا يلزم من عدم الحنث في الاول عدمه هنا وهذا حكم
برهاني والاول واستشكل والثانية قوله ولو حلف لا دخلت هذه الدار هذا الباب فدخل الباب دون
حنث والدخول الباب عينا الى ستائف فدخل الاول وقيل يحنث لان الباب الذي بيتا وله اليمين اتى على
حاله ولا اعتبار بالحنث الموضوع وهو حسن وقيل قال لا دخلت هذه الدار من بابها ففتح لها بابا